

تقرير

النمو عالق على الواحد ونص

صندوق النقد يلقي انتعاش لبنان هنا قاموسه

لم يتخطَّ معدل النمو حاجز 1,5% لـ 3 سنوات، ولا يبدو أنه سيتخطى ذلك في العام المقبل. صندوق النقد يلقي تفاؤلاً كان قد أبداه في الربيع الماضي، ليبدو لبنان أكبر المتأثرين بالصراع السوري، باداء اقتصادي هو الأسوأ عربياً

حسنة شقراني

«التداعيات السياسية من الصراع السوري، إضافة إلى تدفق اللاجئين، سيكفلان عوامل زعزعة الثقة وتأخير تدفق السياح والنمو. هذا الوضع يؤدي إلى إرهاب المالية العامة ويزيد الضغوط على ميزان التعامل مع الخارج».

لم تعد غريبة على سماع اللبنانيين تلك التوقعات الخاصة باداء اقتصاد بلادهم في زمن الصراع السوري. ها هو صندوق النقد الدولي يكررها - وإن باختصار، ومن دون توسع في الشرح - في تقريره الأخير عن آفاق الاقتصاد العالمي. اليوم يتوقع الصندوق أن يبلغ النمو الاقتصادي هذا العام 1,5%، أي إنه مطابق لما كان عليه العام الماضي، ويتوقع المعدل نفسه لعام 2014، لتجد في بيانات الصندوق كأنه علق عند هذا الرقم منذ عام 2011!

اللافت في التقديرات الحديثة أنها تأتي مخالفة على نحو كبير لما كانت عليه في الربيع الماضي. حينها توقع الصندوق أن يتحسن النمو في عام 2013 بواقع نصف نقطة إلى 2%، على أن يتضاعف بنحو ملحوظ في عام 2014 ليبلغ 4%. ترتبط هذه التقديرات أساساً بوضعية

الصراع المستمر في سوريا منذ ربيع عام 2011، وكذلك بطبيعة العوامل التي تُعدّ تقليدية في تحفيز النمو اللبناني مثل العلاقة مع البلدان الخليجية التي تُعد حيوية في تأمين البترول دولار الذي يغذي شرايين البلاد عبر القطاع السياحي. هناك قنوات أخرى يمر بها هذا المال مثل الاستثمارات المباشرة، المصارف إضافة إلى «المال السياسي».

وربما استسهل خبراء الصندوق إبقاء هذا الرقم، نظراً إلى الضبابية السائدة في لبنان وصعوبة استخراج بيانات واضحة وصريحة من بيئة النمو اللبناني المشوه؛ في جميع الأحوال، لن يعود لبنان قريباً إلى سنوات النمو التي عاشها قبل الاضطرابات العربية. ففي الأعوام بين 2007 و2010 سجل معدلات نمو فاقت 7% وقاربت عتبة 10%.

النقاش في منافع النمو وكيفية توزع ثماره هو أوسع وأكثر تعقيداً من تحديد معدلاته المتوقعة. ولكن عادة ما يتكفي صندوق النقد الدولي بالتوقعات الكمية السائدة لتلمس مستقبل قريب. عام 2014 لن يكون عام الانفراجات إذاً. ولكن هل تستمر فيه الانفجارات؟ إنه السؤال الأكبر في منطقة تتقدم بخجل صوب انفراج مطلوب، بعدما جرى التفاوض حول السلاح الكيميائي السوري، ويُتوقع أن يُعقد مؤتمر «جنيف 2» قريباً.

في البلدان المستوردة للنفط في المنطقة (ولبنان منها)، أدى تزايد حدة الصراع السوري، مترافقاً مع التطورات في مصر، إلى توقع مزيد من الاضطراب، ما يعقد أكثر الإدارة الاقتصادية. «في الإجمال، من المتوقع أن يبقى النمو

تغذية الغضب الاجتماعي»، بحسب ما ورد في تقرير الصندوق.

هكذا سيكون معدل نمو الاقتصاد اللبناني الأول في ضعف النمو ضمن لأحة البلدان المستوردة للنفط، والثاني عربياً هذا العام حيث تتأخر عنه الكويت فقط، وهي بلد منتج ومصدر للنفط. أما في العام المقبل، فسيكون لبنان الأسوأ أداءً بين المحيط والخليج، حيث ستتخطاه جميع بلدان الضاد أكانت مشرقية، خليجية أم مغربية.

لدى مقارنته ببلدان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، يكون ثالث أضعف اقتصاد حيث من المتوقع أن يُسجل الاقتصاد الإيراني أسوأ أداء بنقله 1,5%.

الخبر الجيد نسبياً هو أنّ من المتوقع أن يهدأ معدل التضخم قليلاً هذا العام

خبراء الصندوق خفضوا توقعاتهم نظراً إلى الضبابية السائدة

عند 3% تقريباً بين عامي 2013 و2014، وفي معظم البلدان يؤدي هذا الأمر إلى استمرار ارتفاع معدلات البطالة وعدم تحسن مستويات العيش، ما يساهم في



لن يعود لبنان قريباً إلى سنوات النمو التي عاشها قبل الاضطرابات العربية (مروان طحطح)

إلى 6,3% بعدما كان 6,6% في العام الماضي، على أن ينخفض إلى 3,1% في عام 2014.

أما على مستوى العلاقة مع الخارج التي تعكسها نتيجة الحساب الجاري - صافي التداول مع الخارج - فيتوقع الصندوق عجزاً بنسبة 16,7% هذا العام والمعدل السلبي نفسه المسجل في العام المقبل.

وللصراع السوري تأثير أبعد من خفض معدلات النمو في لبنان والبلدان المجاورة، وتحديد على مستوى السلعة الأكثر استراتيجية في العالم حالياً. يقول تقرير الصندوق: «أخيراً، تصاعدت المخاطر من إمكان ارتفاع أسعار النفط بسبب إمكان انقطاع الإمدادات نتيجة التازم والاضطرابات الجيوسياسية في الشرق الأوسط

عرض فيلم، أو إلى المشاركة في رحلة تزلج وكان لا شيء يحدث في الجامعة. اللافت البارحة كان إقدام إحدى الطالبات على نشر فيديو على مواقع التواصل الاجتماعي، لطالبة من الجامعة، تشرح فيه للطلاب بالأرقام الأموال التي تحصل عليها الجامعة

الصفوف ساعة فسيتأخر الفصل الدراسي ساعة، أما إذا تعطلت أسبوعاً فسيتأخر أسبوعاً». وكانت وتيرة العمل داخل مكتب شؤون الطلاب قد نشطت في الأيام القليلة الماضية؛ إذ وجه محسن رسائل إلكترونية عدة إلى الطلاب يدعوهم فيها إلى حضور

كربح صافي، والتي تصل إلى نحو خمسين مليون دولار، وقد يكون رقماً مبالغاً فيه، لكن يتوقف عنده الطلاب وسط استمرار رفض الجامعة، بصورة قاطعة، الإفصاح عن موازنتها لهذا العام، ويجددون على حقهم في الحصول على المعلومات في هذا الشأن. حضور طلاب الجامعتين الأميركية واليسوعية، أعطى زخماً ودفعاً معنوياً للحراك. يقول جان قصير من الجامعة الأميركية: «لم أحضر فقط للتضامن؛ فحنن نعاني أيضاً من رفع الأقساط، لكنني أتيت للاعتراض على التصرف اللاأخلاقي الذي قامت به الجامعة بحق طلابها على حد تعبيره. أما في الجامعة اليسوعية، فقد سبق «الحركة إزعاج» أن أصدرت بياناً تضامنياً مع الحراك، رفضت فيه الزيادة في الجامعة التي وصلت إلى 11%. وقد برز البيان عدم تحرك طلاب اليسوعية حتى الآن بأن الانتخابات الجامعية باتت على الأبواب، والأحزاب غير مكرثة لأي شأن مطلي في الوقت الحاضر، وهي مشغولة بالإعداد للاستحقاق. لكن «حركة إزعاج» دعت الطلاب إلى التوحد بعيداً عن جمع الأصوات، وذلك في محاولة لخلق حراك مماثل في الجامعة اليسوعية.



غنى الطلاب أغنية «سعودني لتأمين المبلغ المتبقي لزيادة الأقساط» (يارا نحلة)

متابعة

حراك LAU مستمر: هل تكبر كرة الثلج؟

حسين مهدي

لم يستسلم طلاب الجامعة اللبنانية الأميركية بعد، لكن استمرار نجاح حراكهم مرتبط بتحدى توسيع رقعته بعدما بدأ يحظى بتأييد وتضامن طلاب من جامعات أخرى وناشطين في المجتمع المدني وبعض الجمعيات وبعد الحصول على توقعات 4500 طالب أقروا بالمشاركة في الاعتصامات ومقاطعة الصفوف. فهل انتهت القضية هنا، أم أنّ الحراك سيتخذ أشكالاً أخرى بعد عطلة عيد الأضحى ويؤسس للحركة الطلابية المنتظرة؟

أمس، انضم طلاب من الجامعة الأميركية في بيروت وطلاب من الجامعة اليسوعية إلى الاعتصام الذي نفذ أمام المدخل الرئيسي للجامعة، متزامناً مع اعتصام نظمه طلاب الجامعة في الداخل، ترافق مع توقيف الدروس بين الواحدة والثانية ظهرًا.

فرفعت لافتة كتب عليها «إن كنا نرتدي ثياباً أنيقة، فهذا لا يعني أنها ليست من محال رخيصة».

تلاقت الأغاني والشعارات بين داخل الحرم وخارجه لتحمل الكثير من الأمل بالنسبة إلى استمرار هذه الحركة. لم يستنزف الطلاب كل أفكارهم، كما تقول سارة بحر، إحدى منظمات الحراك، مشيرة إلى أننا «سنبدع أفكاراً جديدة كل يوم، وسنصعد تحركنا حتى نتجاوب إدارة الجامعة مع كل مطالبنا».

بالقرب من المدخل، ينهمك بعض الطلاب في كتابة رسائل إلى رئيس الجامعة د. جوزيف جبرا، يشرح فيها كل منهم موقفه من الزيادة غير العادلة وغير المحقة على الأقساط. وسيعمد القيمون إلى إيصال صندوق الرسائل فور امتلائه إلى الرئيس والمسؤولين عن شؤون الطلاب.

وكان عميد الطلاب رائد محسن، قد توجه إلى المدخل الرئيسي خلال التحرك، فدعا الطلاب باسم الجهة المنظمة إلى عدم دخول الصفوف طوال فترة الاعتصام الممتد لساعتين تقريباً. الرجل يتعاطى ببرودة تامة مع قضية الاضراب ومقاطعة الصفوف، فيقول في ردده لـ «الأخبار»، إنه إذا «تعطلت